جسور للدراسات
Jusoor For Studies

سوريا في ست سنوات
البذور والحصاد

مركز جسور للدراسات
وحدة الدراسات

تقرير تحليلي
آذار 2017

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

مؤسسة مستقلة متخصصة في إصدار المعلومات وعمل الدراسات، والأبحاث المتعلقة بالشأن السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي، والقانوني في منطقة الشرق الأوسط، والمتعلقة بالشأن السوري بخاصة، بحيث يمد جسوراً للمسؤولين وصناع القرار في كافة تخصصات الدولة، وقطاعات التنمية، لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المتوازنة المتعلقة بقضايا المنطقة، وذلك بتزويدهم بالمعطيات والتقارير العلمية الواقعية الدقيقة.

جميع الحقوق محفوظة
لمركز جسور للدراسات
© 2016

تركيا - غازي عنتاب

info@jusoor.co
www.jusoor.co

المحتويات

تمهيد 3
أولاً: حصاد الربح والخسارة 3
1. النظام 3
2. المعارضة السياسية والمدنية 4
3. المعارضة المسلحة 6
4. التنظيمات الإسلامية المقاتلة 6
5. القوات الكردية 7
ثانياً: سورية إلى أين؟ 8
1. الصعيد السياسي 8
2. الصعيد العسكري 9

تمهيد

شكّل انطلاق الحراك الشعبي في سورية في منتصف آذار/مارس 2011 نقطة تحوّل في التاريخ السياسي المعاصر لسورية، وتحوّل بعد ذلك إلى نقطة فاصلة في تاريخ المنطقة بأسرها، بعد تحوّل سورية إلى ساحة حرب بالوكالة أحياناً وبالأصالة أحياناً بين دول العالم، وسجّل القتال الذي تشهده سورية في السنوات السابقة مشاركة حوالي 40 دولة وفاعلاً دون مستوى الدولة من حول العالم، بالإضافة إلى مشاركة مقاتلين ينتمون إلى حوالي 90 دولة.

تركت هذه الأحداث أثرها على سورية الدولة والمجتمع، حيث ظهر المئات من الفاعلين السوريين خلال هذه الفترة، وتغيّرت قدراتهم وأحجام سيطرتهم بطريقة دراماتيكية. فالنظام الذي كان يُسيطر بالحديد والنار على كل تفاصيل الحياة في سورية في بداية آذار/مارس 2011 لم يعد يُسيطر إلا على أقل من ثلث البلاد في نهاية عام 2012، وانهارت دولة الخوف التي بناها، وأصبح ضباط الأمن الذين كان يكفي مرورهم في الشارع لزرع الخوف في قلوب المارة يظهرون وهم يدلون بشهادات بعد أسرهم أو بعد انشقاقهم!.

أما الفصائل المعارِضة، فإنّها هي شهدت تغيرات أكثر تسارعاً، فقد انتقلت من نقطة العدم في عام 2011 إلى السيطرة على معظم سورية في عام 2012، قبل أن تتشظّى، وتتعرّض إلى التآكل من داخلها ومن فاعلين خرجوا من بينها، مثل تنظيم داعش.

وبالمقابل، انتقلت الميليشيات الكردية من نقطة العدم تقريباً في عام 2011، إلى نقطة الفاعلية المحلية والدولية. وتمكّنت هذه الميليشيات من إقامة كيان شبه مستقل، واستطاعت الحصول على دعم دولي من أطراف يصعب اتفاقها أو توافقها!.

ويرصد هذا التقرير في الذكرى السادسة لانطلاق الاحتجاجات الشعبية وضع الفاعلين السوريين خلال السنوات الستة، وحصاد هذه السنوات بالنسبة لكل منهم، والمستقبل المتوقع خلال عام 2017. دون أن يتطرّق إلى الفاعلين الخارجيين، من دول وفاعلين دون مستوى الدولة.

أولاً: حصاد الربح والخسارة

1. النظام

واجه النظام السوري الحراك الشعبي المعارض له بكل الطرق الممكنة، فلجأ إلى العنف والقوة المفرطة منذ الأيام الأولى واستمر بذلك إلى اليوم، كما استخدم إلى جانبها المواجهة السياسية والإعلامية والقانونية.

مع تحوّل الثورة السلمية إلى حراك مسلح في بداية عام 2012، بدأ النظام يفقد سيطرته على الأراضي تدريجياً، ومع نهاية عام 2012 أصبح يُسيطر على حوالي 30% من سورية فقط[1]، في الوقت الذي كان يُسيطر فيه على

[1] Morris, Loveday, Assad regime 'controls less than a third of Syria', claims former premier, The Independent, 14/8/2012:
https://goo.gl/oqUiqa

100% منها في آذار/مارس 2011، ويتحكّم بكل التفاصيل فيها بشكل مطلق تقريباً. وفي آذار/مارس 2017، ورغم التدخل الروسي والإيراني المباشر، لم يتمكّن النظام من السيطرة على أكثر من 40% من الأرض السورية.

أدّى التقهقر السريع للنظام السوري إلى دفع الطرف الإيراني للتدخل المباشر، حيث قام الحرس الثوري الإيراني وميليشيات حزب الله اللبنانية بالتدخل غير المعلن في عام 2012، إلى أن تحوّل هذا التدخل إلى شكل معلن في نهاية عام 2012. واستحضرت إيران قوات أجنبية أخرى معها، معظمهم من الأفغان والباكستانيين.

تحوّل الدور الإيراني تدريجياً من الدور المساعد إلى الدور الرئيسي، وأصبحت القوات الإيرانية والميليشيات الأجنبية الأخرى التابعة لها تقوم بقيادة العمليات العسكرية، فيما تقوم القوات التابعة للنظام بالأدوار المساندة.

في الربع الأخير من عام 2015، تدخّلت روسيا عسكرياً في سورية، بعد أن كانت تقوم بدعم النظام خلال السنوات السابقة لوجستياً وفنياً بالتوازي مع الدعم السياسي والدبلوماسي. وفي نهاية عام 2016 قال وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف بأن التدخل الروسي حصل لمنع سقوط النظام، والذي كان ممكناً خلال أسابيع لولا التدخل الروسي.

نَقل التدخلُ الروسي شكلَ العنف المستخدم إلى مستوى غير مسبوق، حيث استخدم الطيران الروسي سياسة الأرض المحروقة، بكل أنواع القذائف المعروفة. وركّزت القوات الروسية، مثلما فعل النظام والقوات الإيرانية من قبل، استهدافها على مناطق سيطرة المعارضة دوناً عن مناطق سيطرة تنظيم داعش والمناطق الكردية.

وحقق التدخل الروسي نتائج ملموسة، فتمكّن النظام من السيطرة على أجزاء واسعة من جبلي الأكراد والتركمان في ريف اللاذقية، وعلى كامل مدينة حلب في نهاية 2016، كما تمكّن من السيطرة على مدينة تدمر مرتين بعد أن سيطر عليها تنظيم داعش بشكل غامض أثناء التواجد العسكري الروسي في سورية.

كما حقق النظام تقدّم عبر سلاحي القصف والحصار، فتمكن بشكل مضطرد منذ عام 2015 من توقيع تفاهمات محلية مع المناطق المحاصرة، بحيث يتم إخراج المقاتلين ومن يرغب من الأهالي إلى خارج هذه المناطق، إدلب غالباً خلال العامين الماضيين، وفي حالة مدينة داريا تم إخراج كامل سكان المدينة، وفي حالة حلب تم إخراج الغالبية المطلقة من سكانها.

لكن تقدّم قوات النظام المضطرد منذ عام 2015 لا يعني أن النظام يعيش وضعاً سياسياً مزدهراً. فقد تحوّل النظام إلى فاعل من ضمن الفاعلين على الأرض، ولم يعد يملك قراره السياسي والعسكري بالكامل تقريباً، فقد أصبحت القوات الروسية والإيرانية، أو حتى ميليشيا حزب الله، تتحكم بالتحركات العسكرية للجيش، كما تتدخّل في تنظيم شؤون المجتمع في المناطق المعلنة "مناطقَ تحت سيطرة النظام". وتحول الجيش إلى مجموعة من الميليشيات التي يديرها ضباط شبه مستقلون عن المؤسسة العسكرية.

2. المعارضة السياسية والمدنية

أخذ الحراك الشكلَ المدنيَّ المطلق في بدايته. ولم يكن هذا الحراك يمتلك أيَّ أُطر تنظيمية، في مجتمع غُيّب عنه بالكامل الحق في التنظّم لأكثر من نصف قرن.

لكن الشهور القليلة التي تلت انطلاق الحراك دفعت المجموعات المدنية المحلية إلى تنظيم نفسها في مجموعات اصطلح على تسميتها بالتنسيقيات. وهي تنظيمات أخذت شكلاً محلياً مرتبطاً بالأحياء ثمّ المدن. وفي مرحلة تالية، بدأت التنسيقيات بالتجمّع مع بعضها البعض، وظهرت المجموعات العابرة للمدن.

وبالتوازي مع الحراك المدني في الداخل، كان النشطاء السياسيون في المهجر قد بدأوا بالتحرك لتشكيل كيانات سياسية، فشهد عام 2011 عدداً كبيراً من التحركات والتجمعات والمؤتمرات، وطُرحت العديد من المشاريع، لكن المشروع الأبرز الذي تمكّن من الحياة آنذاك هو "المجلس الوطني السوري"، والذي حصل على اعتراف دولي واسع النطاق، لم يحظ به أي تجمّع سياسي معارض لاحقاً.

لكن المجلس بدأ بعد شهور من انطلاقته بمواجهة موجةٍ من الإشكالات السورية والإقليمية، مع ضغوطات مستمرة من أجل توسيعه أو إنشاء بديل عنه. وانتهى الأمر في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2012 إلى عقد لقائين متتالين في الدوحة، الأول لتوسعة المجلس الوطني والثاني لإنشاء كيان جديد حمل اسم "الإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية".

حصل الإئتلاف على تمثيل سياسي في مؤتمر أصدقاء سورية، والذي عقد في مراكش المغربية بعد أسابيع من تأسيس الإئتلاف. لكن الخلافات واعتراض الدول الإقليمية والدولية لم يتوقف، رغم مشاركة هذه الدول بشكل مباشر في تأسيس الإئتلاف. فتم الضغط على الإئتلاف بعد أقل من ستة أشهر على تأسيسه من أجل ضمّ أعضاء آخرين إليه، وتمت الدعوة إلى اجتماع لذلك، شارك في كواليسه معظم سفراء الدول الصديقة، بالإضافة إلى قيادات بعض الأجهزة الأمنية فيها، حتى أقرّ الإئتلاف في 2013/5/31 توسعته الجديدة.

وشكّل مؤتمر جنيف2 واحدة من أهم المحطات في مسيرة المعارضة السياسية، حيث تمكّنت المعارضة لأول مرة من الجلوس كند للنظام السوري، وسط اهتمام وحضور عالمي منقطع النظير.

وفي نهاية عام 2015 كانت المعارضة السياسية مع استحقاق آخر لضغط الدول الإقليمية والدولية، حيث عُقد مؤتمر الرياض الموسع لأطياف المعارضة السورية، وانبثق عنه الهيئة العليا للمفاوضات، وأصبح الإئتلاف بدوره جزءاً من التشكيل الجديد، والذي أنيطت به نظرياً مسؤولية التفاوض السياسي عن المعارضة، لكنه تولى أيضاً مسؤولية التمثيل والتواصل السياسي مناصفة مع الإئتلاف.

ومن جانب آخر قام الائتلاف الوطني في عام 2013 بتشكيل الحكومة السورية المؤقتة لتكون بديلاً إدارياً لمؤسسات النظام السوري، ولتشكل صلة الوصل بين عمل المعارضة السياسية خارج سورية وداخلها. لكنها بالمجمل لم تتمكّن الحكومة منذ ذلك الحين من تقديم مشاريع فعالة، ولم تقدّم إضافة نوعية في المشهد الخدماتي، وأصبح الحفاظ على الحكومة نفسها هدفاً رئيسياً للحكومة والداعمين لها.

3. المعارضة المسلحة

لجأ النظام السوري إلى استخدام العنف المفرط في مواجهة المتظاهرين السلميين منذ الأيام الأولى للحراك الشعبي المناهض له، ودفع بقوات الجيش، إلى جانب الأجهزة الأمنية المتعددة، لإطلاق النار مباشرة على المتظاهرين، الأمر الذي دفع أعداداً متزايدة من العسكريين للانشقاق عن الجيش والأجهزة الأمنية.

وفي بداية النصف الثاني من عام 2011، تم الإعلان عن تأسيس الجيش الحر، وتوالى بعدها تشكيل الفصائل في كل المناطق، حتى وصل عدد الفصائل الرئيسية في عام 2012 إلى أكثر من 1000 فصيل، فيما وصل العدد وفق تقديرات أخرى إلى 2000 فصيل!!.

لم يأخذ "الجيش الحر" شكلاً تنظيمياً أبداً، رغم قيام الكثيرين بعد ذلك بحمل ألقاب لها علاقة بهذا المسمّى. لكنه أصبح صفة عامة تُطلق على الفصائل التي لا تدخل ضمن مجموعة الفصائل الإسلامية التي أعلنت لاحقاً.

تعرّضت فصائل الجيش الحر إلى استهداف واسع النطاق من قبل الفصائل الإسلامية وتنظيم داعش والنظام، والطيران الروسي بعد ذلك (استهدفت أول غارة للطيران الروسي في سورية معسكراً لجيش العزّة في ريف حماة)، الأمر الذي حوّل هذه الفصائل من المسيطر الرئيسي على معظم الأرض السورية في عام 2012 إلى الفاعل الأقل تأثيراً في عام 2017.

4. التنظيمات الإسلامية المقاتلة

بدأ ظهور الفصائل الإسلامية في نهاية 2011 وبداية 2012، لكن هذه الفصائل اختارت إخفاء هويتها الدينية الحادة خلال عام 2012، وحاولت الاتساق ما أمكن مع فصائل الجيش الحر. وحتى "تنظيم القاعدة" الذي حمل اسم "جبهة النصرة" اختار حضوراً إعلامياً وفكرياً خجولاً، وبدا في ذلك العام كفصيل فائق التهذيب، يلتزم بقواعد المجتمع ويتّسق مع تطلعاته، دون أن يحاول فرض رؤى أو تطلعات مستوردة.

لكن هذه الصورة بدأت بالاختلاف تدريجياً مع الربع الأخير من عام 2012، إلى أن تحوّلت إلى شكل أكثر وضوحاً في عام 2013، وبدأ تنظيم القاعدة ينشر أدبياته التي تُمجّد "ابن لادن"، وبدأت التنظيمات الإسلامية ترفض الإشارة إليها كجيش حر، ودخل المجتمع السوري المعارض في أجواء الحديث عن الدولة الإسلامية وتحكيم الشريعة والحكم بما أنزل الله.. الخ.

شهد شهر أبريل/نيسان 2013 نقطة تحول في خريطة الفصائل المقاتلة في سورية، وفي التاريخ السياسي المعاصر لسورية والمنطقة. حيث أعلن أبو بكر البغدادي انفصاله عن جبهة النصرة، وتأسيس تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).

دخل التنظيم في مرحلة من الحرب الخفية لبقية عام 2013 مع بقية المكونات العسكرية والمدنية في المناطق التي تُسيطر عليها المعارضة، وشهدت هذه الفترة عمليات اختطاف واغتيال واسعة، استهدفت نشطاء مدنيين وإعلاميين وعسكريين، ولم تُعرف آنذاك الجهة المسؤولة عن هذه الأعمال.

مع نهاية عام 2013، بدأ التوتر بالتزايد بين داعش وبقية المكونات، وانتهى الأمر مع بداية عام 2014 إلى مواجهة عسكرية، أدّت إلى إخراج التنظيم من حلب، وإخراج بقية التنظيمات من الرقة. وتمكّنت داعش منذ ذلك الحين من توسيع رقعة سيطرتها، حتى أصبحت تُسيطر على نصف مساحة الأرض السورية منذ نهاية عام 2014 وحتى اليوم.

في شهر آذار/مارس 2015 تمكّنت حركة أحرار الشام الإسلامية وجبهة النصرة من إنشاء تحالف عسكري باسم "جيش الفتح" مع عدة فصائل أخرى، واستطاع التحالف السيطرة على مدينة إدلب في عام 2015، ليصبح بذلك ثاني مركز مدينة يخرج عن سيطرة النظام، وأول مركز مدينة يقع تحت سيطرة المعارضة. ولم تتمكّن كل فصائل المعارضة والفصائل الإسلامية من تحقيق أي إنجاز عسكري يُذكر منذ ذلك الحين.

في عام 2016، أعلنت جبهة النصرة تغيير اسمها وانفصالها عن تنظيم القاعدة، وركّزت جهودها على تعزيز السيطرة والنفوذ في محافظة إدلب، وقامت باستهداف فصائل ومجموعات أخرى بعدد من الأشكال، بما مكّنها من إضعاف كل المكونات في الشمال، وجعل من الكيان الجديد الذي شكّلته في بداية 2017 باسم "جبهة تحرير الشام" الكيان الرئيسي في إدلب وما حولها من مناطق في حلب وحماة واللاذقية مما هو خارج سيطرة النظام.

5. القوات الكردية

عانى المجتمع الكردي بشكل عام من اضطهاد عميق في ظل حكم البعث، والذي اعتمد سياسة التمييز القومي. وتعرّض النشطاء السياسيون الأكراد إلى اضطهاد مركّب قبل عام 2011.

لكن انطلاق الحراك الشعبي في عام 2011 دفع النظام السوري لانتهاج سياسة التمييز الإيجابي بحق الكرد، حيث قام بمنح الجنسية لمن سُحبت منهم الجنسية في استفتاء الحسكة عام 1962، وفتح المجال لإقامة الاحتفالات بيوم النيروز، كما سمح لعناصر حزب الاتحاد الديموقراطي المحظور بالعودة إلى المناطق الكردية، وفتح لهم المجال للعمل المنظم، بالشكلين المدني والمسلح.

ومنذ عام 2012، أعلنت وحدات حماية الشعب الكردية ypg الذراع المسلح لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي عن وجودها بشكل رسمي، وقام النظام بتسليمها مدن عين العرب (كوباني) وعفرين في ريف محافظة حلب، وأجزاء كبيرة من محافظة الحسكة. وفي عام 2013 أعلن حزب الاتحاد الديموقراطي عن إنشاء إدارة ذاتية في مناطق الحسكة وعفرين وعين العرب (كوباني).

ومنذ عام 2014 تحوّلت الميليشيات الكردية إلى شريك أساسي للولايات المتحدة، بالتوازي مع علاقتها المتميزة مع موسكو ودمشق وطهران.

تمكّنت هذه الميليشيات بدعم مكثف من التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب من السيطرة على مدينة عين العرب كوباني في عام 2015، في معركة أخذت الكثير من التغطية الإعلامية حول العالم، كما سيطرت على مدينة تل أبيض الحدودية مع تركيا بعد معارك عنيفة ضد تنظيم الدولة الإسلامية.

وفي نهاية عام 2015، تم الإعلان عن تشكيل قوة جديدة، تحمل اسم "قوات سورية الديموقراطية". وتتكون هذه القوات بشكل شبه كامل من وحدات حماية الشعب التابعة لحزب الاتحاد، بالإضافة إلى مكونات أخرى لا تتمتع بثقل عددي أو نوعي.

قامت قوات سورية الديموقراطية في عام 2016 باستهداف المعارضة السورية في ريف حلب الشمالي، انطلاقاً من مناطق سيطرة الأكراد في مدينة عفرين، وتمكنت من إحراز تقدم ملحوظ بسيطرتها على مدينة تل رفعت الاستراتيجية وحاولت الوصول إلى مدينتي اعزاز ومارع. وفي أثناء تلك المعارك تمكن النظام السوري من شنّ هجوم من المحور الآخر واستطاع فك الحصار الذي كانت تفرضه المعارضة على بلدتي نبل والزهراء ذات الغالبية الشيعية، كما أدت المعارك إلى فصل مناطق سيطرة المعارضة في مدينة حلب وريفها الشمالي. عقب ذلك تم الإعلان عن قيام الفدرالية في المناطق التي تسيطر عليها القوات الكردية في سورية.

واستكملت قوات سورية الديمقراطية هجماتها، إذ سيطرت على مدينة منبج غرب نهر الفرات التي كانت خاضعة لتنظيم الدولة الإسلامية بشكل كامل. وكان أحد الأهداف الرئيسية للتحرك باتجاه غرب الفرات هو وصل المناطق الكردية جغرافياً ببعضها من محافظة الحسكة شرق نهر الفرات إلى منبج وعين العرب كوباني وصولاً إلى مدينة عفرين في غرب نهر الفرات، وهو ما عارضته تركيا بشدة وقامت بدعم عملية درع الفرات لتمنع تحقيق طموحات القوات الكردية بوصل مناطقهم. وكذلك لا تزال قوات سورية الديمقراطية تحرز تقدماً على جبهات القتال مع تنظيم الدولة الإسلامية في ريف محافظة الرقة. وقد بلغت نسبة سيطرة قوات سورية الديمقراطية مع نهاية 2016 من مجمل الأراضي السورية 16.5% تقريباً[2].

وبالمجمل استطاع حزب الاتحاد الديموقراطي أن يتحوّل إلى فاعل رئيسي في المشهد السوري، بل وفي المنطقة أيضاً، كما تمكّن من إنشاء تحالف فريد بين واشنطن وموسكو وطهران.

ثانياً: سورية إلى أين؟

يبدو المشهد السوري بعد ست سنوات من انطلاق الحراك الشعبي في وضع معقّد أكثر من أي وقت مضى. حيث تتشابك مصالح الفاعلين بطريقة غير مسبوقة، ولا يملك أي طرف وحده القدرة على تحديد مصير المعركة، كما أن كل الفاعلين وصلوا إلى نقاط لا يمكنهم التراجع عنها بسهولة.

ويمكن استشراف المستقبل على المدى القصير خلال عام 2017 كما يلي:

1. الصعيد السياسي

من المرجح أن يستمر المجتمع الدولي في محاولة دفع العملية السياسية في سورية إلى الأمام، وقد تُعقد المزيد من لقاءات جنيف، لكن ليس من المرجح أن يتم عزل رأس النظام السوري بشار الأسد عن السلطة، بل سيتم العمل

(2) "خارطة النفوذ العسكري، نوفمبر-تشرين الثاني 2016". مركز جسور للدراسات، 1-12-2016. https://goo.gl/P631zM

على الوصول إلى اتفاق على شكل العملية الانتقالية في سورية، وكذلك مناقشة الدستور بين النظام السوري والمعارضة.

كما أن من المحتمل أن تعمل الدول الفاعلة في الملف السوري، لا سيما تركيا وروسيا، على تثبيت حالة وقف إطلاق النار للمحافظة على المناخ الملائم لعملية الحل السياسي.

ومن المتوقع أن تساهم دول أخرى كالسعودية وقطر والأردن في دعم العملية السياسية في سورية من طرف، وفي مكافحة الإرهاب في البلاد من طرف آخر. ومن المستبعد أن تُفضي مفاوضات الحل السياسي إلى اعتماد تقسيم سورية كمخرج للقضية السورية.

وبالنسبة للمعارضة السياسية السورية، فسوف يستمر التراجع في فاعلية عمل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة والهيئة العليا للمفاوضات مقابل تقدم في فاعلية منصتي القاهرة وموسكو لا سيما إذا استطاعت هذه الأطراف إنشاء وفد موحد ليمثل المعارضة السورية في أي مباحثات مع النظام السوري. مع الحفاظ على دور ممثلي فصائل المعارضة في تمثيل أنفسهم ضمن أي مباحثات بخصوص سورية.

2. الصعيد العسكري

من المتوقع أن يحاول **النظام السوري** توسيع نطاق سيطرته على البادية السورية وقد يصل إلى ريف الرقة الغربي والجنوبي ويسيطر على الجزء الجنوبي من مدينة الطبقة في سير معاركه مع تنظيم الدولة الإسلامية.

أما في باقي أنحاء سورية فربما سيسعى النظام إلى تضييق الخناق على المعارضة في الغوطة الشرقية بهدف إخراجهم ضمن تسوية إلى محافظة إدلب، أو مناطق سيطرة المعارضة في عملية درع الفرات. في حين قد يتمكن من فرض تسويات أخرى في محافظة درعا دون شن عمليات عسكرية ضد فصائل المعارضة هناك.

لكن من غير المرجح أن يتجه النظام لشن عملية عسكرية تستهدف معاقل المعارضة في محافظة إدلب في المدى القصير.

ومن المرجح أن تستمر **عملية درع الفرات** بمواجهة عراقيل أمام توسعها من طرف الولايات المتحدة وحلفائها الأكراد، وهو ما يقود إلى احتمالين رئيسيين، إما الدخول في مواجهة مع قوات سورية الديمقراطية من مدينة منبج وربما النظام السوري في المناطق التي سيطر عليها مؤخراً في ريف حلب الشرقي، بغية فتح الطريق أمام قوات درع الفرات للتوجه إلى مدينة الرقة وتحقيق أهداف عملية درع الفرات التي أعلن أنها تهدف إلى إنشاء منطقة آمنة بمساحة 5000 كم مربع[3]. أما الاحتمال الثاني فهو التوصل إلى تفاهمات بين تركيا والولايات المتحدة وروسيا، تفضي إلى فتح طريق إلى محافظة الرقة عبر مناطق سيطرة قوات سورية الديمقراطية دون حدوث اشتباكات. وسيفتح ذلك الباب أمام مشاركة فصائل المعارضة المدعومة من أنقرة وقوات سورية الديمقراطية المدعومة من واشنطن في معركة الرقة في مواجهة تنظيم داعش.

(3) "أردوغان يريد 5 آلاف كم مربع "آمنة" شمال سورية". روسيا اليوم، 3-10-2016. https://goo.gl/9ldCYk

ويعتقد أن يواصل **تنظيم داعش** الانحسار الذي يعيشه في نفوذه في سورية، وسيحاول التنظيم السيطرة على مدينة دير الزور بشكل كامل، وإخراج ما تبقى من قوات النظام في الأحياء المحاصرة هناك، وقد يستفيد التنظيم من العناصر المنسحبة من الموصل باتجاه سورية، ليعزز بهم صفوفه ويستطيع تحصين مدينة الرقة معقله الرئيسي في سورية، ولهذا من المتوقع أن لا يشهد العام الحالي خسارة التنظيم لمدينة الرقة لكن قد يُضيَّق الخناق عليه فيها. من جانب آخر قد يتحرك التنظيم بشكل أكثر فاعلية في جنوب سورية وتحديداً في الجيوب التي يسيطر عليها في ريف دمشق وريف درعا لتخفيف الضغط عن قواته في الشمال.

ومن المعتقد أن تستمر **قوات سورية الديمقراطية** في عملياتها العسكرية في ريف الرقة لتضييق الخناق على تنظيم داعش، ومن المرجح أن يستمر دعم التحالف الدولي لها سواء لوجستياً أو بالغارات الجوية، بالمقابل فإن من المستبعد أن تتمكن القوات الكردية من وصل مناطقها من جهة غرب نهر الفرات، وستحاول قدر المستطاع الابتعاد عن الدخول في معارك مع فصائل المعارضة في عملية درع الفرات، وذلك بالاعتماد على علاقتها الوثيقة مع الولايات المتحدة. أما في مناطق سيطرة قوات سورية الديمقراطية في الشمال السوري فربما تحاول فصائل المعارضة إلى حد ما فتح معارك محدودة على تخوم مدينة تل رفعت وما حولها بهدف إمكانية استعادة السيطرة عليها مجدداً.

بالنسبة **للفصائل الإسلامية** المتمركزة في محافظة إدلب وريف حلب الغربي وريف حماة الشمالي، من المتوقع أن تسود حالة من الترقب الحذر بين هيئة تحرير الشام وحركة أحرار الشام الإسلامية. لكن ليس من المرجح أن تستمر حالة الهدوء بين الطرفين لفترة طويلة،وربما نشهد اجتثاث أحدهما للآخر، كلياً أو فعلياً. وستجد ما تبقى من الفصائل في الشمال نفسها أمام خيارات ضيقة.

وسوف تكون إدلب محوراً لمعركة قادمة، ربما يشترك فيها التحالف الدولي وروسيا مع النظام السوري، لكن من غير المرجح أن تبدأ معركة استهداف إدلب قبل الانتهاء من معركتي الرقة ودير الزور.

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES
Kavalik Mah. Fevzi Çakmak CD.
Sevil Apt. N11 D8, 27060
Gaziantep - Turkey
+90 537 558 5821
info@jusoor.co
www.jusoor.co
@jusoorstudies